

ان تحقق هذه الحجة في الصدر والارض واليد
وان تحقق هذه الحجة في الصدر والارض واليد
فان تحقق هذه الحجة في الصدر والارض واليد
فان تحقق هذه الحجة في الصدر والارض واليد

او يرضى بغيره عند الخلق خلافا لهما والفتوى على قول الامام
ان لم يكن له اجرة الخمام على ما حققناه في الشرع وان كان
الجنب المذكور خارجا عن المصير بغيره بالانفاق لعدم تعلق
الاجرة به وانما خرج منه المصير بخلافه مسافرا او محتفظا
اي يخرج من يد الشفاعة او يخرج منه فدية فيكون مخرجها الى
قربى الاخرى بخلاف النجاسة ان كان بينه وبين الماء كالماء المثل
اي مقداره ثوبين او اكثر من مبل يذوب في الماء او نحو ذلك
الكرخي ان كان يسمع صوت اهل المار لا يشتمل على قرب
والاشتمال وقال الجسار ان كان الماء احمرا فالتعدي على
واتا قبله والاصح عدم الفرقا وعن ابن يوسف لو كان
بحيث لو ذهب الى الماء ونحوه لم يوجب القاطعة و
تغيب عنه بغيره فهو بعيد يجوز العيم والميل اربعة ايام
خطوة وفسره ابن شجاع ثلثة ايام ذراع وقبضات
ذراع الاربعة ايام ذراع والذراع اربع وعشرون
اصبعاً معتدلات والاصبع ستة شعيرات معتدلات
معتدلات وهذا الميل ثلثة ايام على جميع الاقوال
سواء خرج من المصير او لم يخرج منها او اجنب بعد الخروج
لان التمسك به اذ لم يزل الا بالظنارة والافرقى
في ذلك بانه تقدم الحديث وتمامه وان كان معه اي مع
المسافر في رجله في ثلثة ايام وعشرون فسيب وشم
وصحليتم تذكر ذلك المادة في الوقت لم يعد الى الا بانه

وبه اذ ان الماشايخ واما في العاشرة في الطيب الذي

جاز لا يميم وبقى ذلك اما بغيره الظاهر عن اشارة او
بخرية او بقوله طبيب خافق مسلم غير ظاهر في الفساق
وقيل عدو الله شرط وذكر الاجابة في شرحه فقال
جنب على جميع جسده جازة او على الكبره اي كبره جسده
او يرضى بغيره بغيره في جميع اعضاءه في جميع اعضاءه
ولا يوجب غسل الموضع الذي لا اجرة فيه بل لا يوجب
بينه غسله واليتم عندنا وكذا الاكاذيب على اعضاءه
كلها او على الكبره جازة يميم ولا يوجب غسل الصبيح
التيتم لاجل الشرج عندنا خلافا لما في ان كان البرص
على اقله اي اقل بدنه او اعضاءه وحشونه والشيء الذي
السدن او اعضاءه الوضوء في ثلثة ايام غسل الصبيح
على الجرح والبرص المسح عليه وان كان بقدره المسح
على الجرح مسحوشة بشدة يمشي ويسج فوقه ثم الكثرة
في اعضاءه الوضوء قبل يعتبر بالعدو حتى لو كان الجرح
في راسه ويديه وجبهته ولم يكن في جملته يمام العيم
سواء كان الاكثر من اعضاءه بل يمسح على جميع اعضاءه
وفي غلبه لا يمامه وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا
يمام العيم عالم بكونه الاكثر من اعضاءه جرحا ولو كان
الصبيح والمخرج متساويا في الاضطرار وجوب غسل الصبيح
والمسح على الجرح والجنب الصبيح في المصير انما يمام
بغلبته طمسه على الجرح الصبيح انما غسل ان يغسله المبر

ان الجرح يميم ان كان في
اليد

ويصح ما هو
فان
يتم

الجنب

انما اذا كان في
اليد